

## الورقات | المقرر (٨١) | برنامج تمكين مهامات العلم

صالح العصيمي

احسن الله اليكم قال رحمة الله واما الاخبار فالخبر ما يدخله الصدق والكذب والخبر ينقسم الى قسمين احاد فالمتواتر ما يجب العلم وهو ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم الى ان ينتهي الى المخبر - 00:00:00 ويكون في الاصل عن مشاهدة او سماع لا عن اجتهاد. والحاد هو الذي يجب العمل ولا يجب العلم. وينقسم الى مرسل ومسند. فالمسند ما اتصل اسناده والمرسل ما لم يتصل اسناده. فان كان من موسى وغير الصحابة رضي الله - 00:00:20 وعنهم فليس بحجة الا مراسيل سعيد بن المسيب فانها فتشت فوجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم والعنعنة تدخل على الاسانيد واذا قرأ الشيخ يجوز للراوي ان يقول حدثني او اخبرني وان قرأ - 00:00:40 وهو على الشيخ فيقول اخبرني ولا يقول حدثني وان اجازه الشيخ من غير روایة فيقول اجازني او اخبرني اجازة ذكر المصنف رحمة الله فصلا اخر من فصول اصول الفقه هو فصل الاخبار. والاخبار جمع خبر. وعرفه بقوله فالخبر - 00:01:00 خبر ما يدخله الصدق والكذب. وتقدم ان المقدم في حده ان الخبر هو قول يلزم الصدق او الكذب قول يلزم الصدق او الكذب. حرره ابن الشاطئ المالكي في مختصر الفروق ثم ذكر ان الخبر ينقسم الى قسمين احاد ومتواتر - 00:01:30 وهذه القسمة هي قسمة الخبر باعتبار طرق نقله اليانا اي اسانيده باعتبار طرق نقله اليانا فهو بهذا الاعتبار قسمان. احدهما المتواتر والاخر الحاد ثم بين حكم المتواكل. فقال فالمتواتر ما يجب العلم. والمراد - 00:02:00 بالعلم هنا العلم اليقيني الضروري والمراد بالعلم هنا العلم اليقيني الضروري ثم حقيقته فقال وهو ان يروي جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم الى ان ينتهي الى المخبر عنه. ويكون في الاصل عن مشاهدة او سماع لا - 00:02:30 عن اجتهاد فهو يجمع اربعة امور احدها انه يرويه جماعة انه يرويه جماعة اي عدد كثير. وثانية انه لا يقع التواطؤ على الكذب من مثلهم اي الاتفاق عادة على الكذب. اي الاتفاق عادة عن الكذب. وثالثها ان ذلك - 00:03:00 يستمر الى ان ينتهي الى المخبر عنه ان ذلك يستمر الى ان ينتهي الى المخبر عنه فيكون في جميع طبقات الاستاذ فيكون في جميع طبقات الاستاذ. ورابعها انه يكون في الاصل عن مشاهدة - 00:03:30 ان اوسماع لا عن اجتهاد. واقصر من هذا الذي ذكره ما تقدم ان الخبر ان المتواتر هو خبر له طرق بلا عدد معين. وخبر له طرق بلا عدد معين يفيد بنفسه العلم بصدقه. يفيد بنفسه العلم بصدقه. ثم ذكر - 00:03:50 حكم الاحاد؟ فقال والحاد هو الذي يجب العمل ولا يجب العلم والحاد هو الذي يجب العمل ولا يجب العلم. وهذا هو القول المشهور الراجح كما تقدم ان الاحاد يجب العلم النظري بالقرائن. ان الاحاد يجب العلم النظري - 00:04:20 بالقرائن ولم يذكر حد الاحاد وكأنه اراد افادته من قسمته المذكورة بعده. وكأنه اراد استفادته من قسمته المذكورة بعده. والحاديث ما تقدم خبر له طرق منحصرة. خبر له طرق منحصرة. لا يفيد من - 00:04:50 العلم بصدقه لا يفيد بنفسه العلم بصدقه. ثم ذكر قسمة الاحاديث فقال وينقسم الى مسند. فالحاد قسمان. احدهما المرسل والآخر المسند. وعرف فالمسند بقوله ما اتصل اسناده. وعرف المرسل بقوله ما لم يتصل اسناده - 00:05:20 اذان المعنيان عندهما هو وغيره من الاصوليين بالنظر الى المعنى عامي للاتصال بالنظر الى المعنى العامي للاتصال فيجعلون المتصل مسندًا ويجعلون المنقطع مرسلًا. وتقدم ان المسند اصطلاحاً ومرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال. مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال. وان المرسل هو ما اضاف - 00:05:50

او التابعى الى النبي صلى الله عليه وسلم. ثم ذكر حكم المراسيم. فقال فان من مراسيل غير الصحابة فليس بحجة الا مراسيل سعيد بن المسيب فانها فتشت وجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه الجملة تفيد ان المرسل له ثلاثة احكام - 00:06:30  
ان المرسل له ثلاثة احكام. اولها مرسل اولها القبول اذا كان مرسل الصحابي اذا كان مرسل صحابي. وثانيها الرد اذا كان مرسل غير صحابي وثانيها الرد اذا كان مرسل غير صحابي. وثالثها - 00:07:00

طول مرسل سعيد ابن مسيب فقط مرسل قبول مرسل سعيد ابن المسيب فقط مع مراسيل قبول مرسل سعيد بن المسيب فقط مع مراسيل الصحابة. وعلله بقوله مراسيل سعيد بن المسيب فانها فتشت وجدت مسانيد عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعلى هذا - 00:07:30

تكون الحجة في المسانيد لا في مراسيم. وعلى هذا فتكون الحجة في المسانيد لا في المراسي في مراسيمه فليس للاستثناء معنى فليس للاستثناء معنى ذكره ابن الفرکاح وغيره ذكره ابن - 00:08:00

وغيره فيكون مرسل الحسن البصري او من هو دونه كابراهيم النخاعي اذا وجد مسندًا مقبولاً على هذا القول فلا معنى باستثناء مراسيل سعيد ابن مسيئه ثم ذكر ان العنونة تدخل على الاسانيد والعنونة هي كلمة عن في الاسانيد هي كلمة - 00:08:20  
عن في الاسانيد. وموجب ذكر حد العنونة تعلق الاتصال والانقطاع به وموجب ذكر حد العنونة تعلق الاتصال والانقطاع بها. ثم ذكر ثلاث تتعلق بالتحمل ونقل الرواية. ثم ذكر ثلاث مسائل تتعلق بالتحمل ونقل الرواية. فالاولى - 00:08:50

في قوله واذاقرأ الشیخ یجوز ان یقول الراوی حدثی او اخبرنی والثانية في قوله وان قرأه على الشیخ یقول اخبرنی ولا یقول حدثی. وعلى هذا ف تكون اخبرنی مشتركة بين الصورتين. ف تكون فعلی هذا تكون اخبرنی - 00:09:20

بين الصورتين. واما حدثی فتختص بالمسألة الاولى دون المسألة الثانية والثالثة في قوله وان اجازه الشیخ من غير رواية یقول اجاز او اخبرنی اجازة. ومعنى قوله دون رواية دون سمع وقراءة. دون سمع وقراءة - 00:09:49  
والا فالاجازة من الرواية والا فالاجازة من الرواية. فالرواية المنفية هنا نوع خاص وهي السمع والقراءة. في الرواية المنفية هنا هي نوع خاص هو القراءة والسماع. نعم - 00:10:19